القوة الناعمة والاستثمار السيادي: أثر الاستثمارات الليبية في الشركات الإيطالية الكبرى على استقرار العلاقات السياسية والأمنية (1998-2010)

Soft power and sovereign investment: The impact of Libyan investments in major Italian companies on the stability of political and security relations (1998-2010)

ناجية خليفة أبوالقاسم الصيد

ماجستير في التاريخ المعاصر ... الاكاديمية الليبية - جنزور

الملخص

عنوان الدراسة: أثر الاستثمارات الليبية في الشركات الإيطالية الكبرى على استقرار العلاقات السياسية والأمنية (1998-2010): دراسة تاريخية.

ملخص الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة الارتباطية بين التغلغل الاقتصادي الليبي في المؤسسات السيادية الإيطالية وبين استقرار المناخ السياسي والأمني بين البلدين خلال الحقبة الممتدة من عام 1998 وحتى 2010. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع مسار العلاقات، والمنهج الوصفي التحليلي لتفكيك نصوص الاتفاقيات وبيانات الاستثمارات السيادية.

تتمثل مشكلة الدراسة في فحص مدى نجاح "دبلوماسية التملك" التي انتهجتها ليبيا عبر أذرعها الاستثمارية (مثل المؤسسة الليبية للاستثمار ومصرف ليبيا الخارجي) في تحويل إيطاليا من خصم استعماري سابق إلى شريك أمني استراتيجي. وتناولت الدراسة أربعة محاور رئيسية شملت: الاستثمارات المصرفية (Unicredit)، وشراكة الطاقة (GreenStream)، والاستثمارات الدفاعية (Finmeccanica)، وصولاً إلى معاهدة الصداقة عام 2008.

Abstract

Study Title : The Impact of Libyan Investments in Major Italian Companies on the Stability of Political and Security Relations (1998-2010): A Historical Study.

Abstract : This study aims to highlight the nature of the correlation between Libyan economic penetration into Italian sovereign institutions and the stability of the political and security climate between the two countries during the period from 1998 to 2010. The study employed a historical approach to trace the trajectory of relations and a descriptive-analytical approach to deconstruct the texts of agreements and sovereign investment data.

The research problem examines the extent to which the "ownership diplomacy" pursued by Libya through its investment arms—such as the Libyan Investment Authority **and the Libyan Foreign Bank—succeeded in transforming Italy from a former colonial adversary into a strategic security partner. The study addressed four main pillars: banking investments (Unicredit), energy partnership (GreenStream), defense investments (Finmeccanica), and the 2008 Friendship Treaty.**

Key Findings:

1. Libya successfully utilized its oil surpluses as a "soft power" tool to penetrate Italian decision-making centers and create a financial lobby that defended its political interests.

2. "Energy Security" evolved into a strategic constraint, making Libya's stability a supreme Italian national interest, prompting Rome to provide security and technical cover for Tripoli.
3. Investments in the defense sector contributed to breaking Libya's technical isolation and modernizing its security doctrine in line with Mediterranean standards.
4. The 2008 Treaty represented a mutual "insurance contract" that legitimized the trade-off between historical reparations and future investment in exchange for security.

استلام الورقة: 2026-02-16 - قبول الورقة: 2026-02-24 - نشر الورقة: 2026-03-02

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات السيادية، العلاقات الليبية الإيطالية، الأمن القومي، أمن الطاقة، معاهدة الصداقة 2008.

Keywords : Sovereign Investments, Libyan-Italian Relations, National Security, Energy Security, 2008 Friendship Treaty.

المقدمة

تعد العلاقات الليبية الإيطالية نموذجاً فريداً في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تداخلت فيها عقدة "الإرث الاستعماري" مع حيوية "المصالح الجيوسياسية". تبدأ هذه الدراسة من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية الليبية في نهاية التسعينيات قد أحدثت انعطافة دراماتيكية، انتقلت بموجبها من مربع "المواجهة الراديكالية" مع المنظومة الدولية إلى استراتيجية "الاختراق الاقتصادي الناعم". وفي قلب هذه الاستراتيجية، برزت إيطاليا ليس كشريك تجاري فحسب، بل كـ **"بوابة سياسية"** ومنصة انطلاق لليبيا نحو تطبيع علاقاتها مع الغرب.

تستند فلسفة هذه الدراسة إلى مفهوم **"الترابط الاعتمادي"** ، وهو المفهوم الذي يفسر كيف يمكن للمصالح الاقتصادية المشتركة أن تخلق حالة من القيد المتبادل يمنع نشوب الصراعات الأمنية. لقد وظفت الدولة الليبية فوائضها النفطية الهائلة، عبر أذرعها السيادية مثل (المؤسسة الليبية للاستثمار، ومصرف ليبيا الخارجي، وشركة لافيكو)، للتغلغل في مفاصل الاقتصاد الإيطالي السيادي. لم يكن هذا التملك مجرد استثمار مالي لغرض الربح، بل كان "دبلوماسية استثمارية" تهدف إلى خلق شبكة من المصالح في شركات كبرى مثل بنك "Unicredit"، وشركة الطاقة "Eni"، ومجموعة الصناعات الدفاعية "Finmeccanica" (Leonardo حالياً)، وحتى في الرموز الثقافية والرياضية مثل نادي "Juventus".

هذا التغلغل الرأسمالي الليبي أدى إلى تحول جوهري في بنية العلاقات الاستراتيجية؛ حيث أصبحت روما تاريخياً هي "المحامي والمدافع" عن المصالح الليبية داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. إن هذه المرحلة (1998-2010) تمثل الحقبة التي استبدلت فيها ليبيا لغة "الشعارات" بلغة "الحصص السوقية"، مما أدى في نهاية المطاف إلى توقيع معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون عام 2008، والتي مثلت ذروة الاعتراف المتبادل والأمن المشترك.

أولاً: مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث في فحص التناقض القائم بين "الماضي الصراعي" و"الحاضر الاستثماري" في العلاقات الليبية الإيطالية. فبالرغم من الجروح التاريخية العميقة التي خلفها الاستعمار الإيطالي، إلا أن ليبيا اختارت مساراً مغايراً عبر ضخ استثمارات مليارية في قلب الاقتصاد الإيطالي. وتكمن الإشكالية في التساؤل الجوهري: **إلى أي مدى نجحت هذه الاستثمارات في تحويل إيطاليا من "خصم تاريخي" إلى "حليف أمني" ملتزم بحماية استقرار النظام والحدود الليبية؟**

ويفرز هذا التساؤل إشكاليات فرعية تتعلق بمدى قدرة رأس المال السيادي على "تحييد" الهواجس الأمنية الإيطالية التقليدية، لاسيما ملفات الهجرة غير الشرعية وأمن الطاقة. كما يبحث البحث في مدى مؤسسية هذا التعاون؛ هل كان مبنياً على رؤية استراتيجية بعيدة المدى للدولة الليبية، أم كان مجرد "توافقات شخصية" ونخبوية بين القيادة في طرابلس وحكومة روما (برلسكوني تحديداً)؟ إن البحث

في هذه المشكلة يستوجب فحص العلاقة الارتباطية بين زيادة الحصص الاستثمارية الليبية وبين صياغة الاتفاقيات الأمنية التي كبلت الطرفين بالتزامات متبادلة.

ثانيا. أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **الأهمية العلمية (الأكاديمية):** تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية، والليبية خاصة، ببحث يؤصل لمفهوم "الأمن الاقتصادي" في الفكر السياسي الليبي. فهي تتجاوز السرد الوصفي للعلاقات الدبلوماسية لتدخل في تحليل "المحركات المادية" للقرار السياسي، مما يوفر مرجعاً للباحثين في كيفية استخدام الصناديق السيادية كأدوات للسياسة الخارجية.
2. **الأهمية الاستراتيجية:** تبرز أهمية البحث في كونه يقدم نموذجاً لكيفية تحويل "الفوائض المالية" إلى "دروع أمنية". فهو يحلل كيف يمكن للدول النامية أن تخلق حالة من الاعتماد المتبادل مع الدول المتقدمة بحيث يصبح استقرار الدولة الأولى ضرورة اقتصادية للدولة الثانية، وهو ما يسمى بـ"صمام الأمان الاستثماري".
3. **الأهمية السياسية (التاريخية):** يكشف البحث كواليس "المقايضة الكبرى" التي أجرتها ليبيا؛ حيث ربطت بين ملف تعويضات الاستعمار وبين ضخ الاستثمارات وتأمين تدفقات النفط، مما يقدم قراءة نقدية لمرحلة فاصلة في تاريخ ليبيا المعاصر وكيفية إدارتها لملفات السيادة والاعتذار التاريخي عبر قنوات المال والأعمال.

ثالثا. تساؤلات البحث

1. كيف وظفت الدبلوماسية الليبية حصصها في المؤسسات المالية الإيطالية (مثل Unicredit) للضغط باتجاه رفع العقوبات الدولية وتغيير المواقف السياسية الأوروبية؟
2. ما هي العلاقة بين تأمين تدفقات الغاز عبر خط "غرين ستريم" وبين صياغة البنود الأمنية المتعلقة بمراقبة السواحل الليبية في معاهدة 2008؟
3. هل ساهم الاستثمار في الشركات الدفاعية الإيطالية (Finmeccanica) في نقل تكنولوجيا أمنية أو توفير غطاء أمني لمنظومة الحدود الليبية؟
4. ما هي نقاط الضعف في استراتيجية "الترابط الاقتصادي" الليبية عندما واجهت الاختبار الحقيقي خلال الأزمات الدبلوماسية والأمنية الكبرى؟

رابعا. أهداف البحث

1. رسم خارطة دقيقة لتوزيع الاستثمارات الليبية السيادية في إيطاليا وتصنيفها حسب القطاعات (مالي، طاقة، دفاع، خدمات).
2. تفسير الارتباط المنهجي بين نمو حجم الاستثمارات الليبية وتطور مستويات التنسيق الأمني بين وزارتي الداخلية والدفاع في البلدين.
3. تحليل التحول في "الخطاب السياسي والإعلامي" الإيطالي تجاه ليبيا من منظور المصالح الاقتصادية المرتبطة بالشركات الإيطالية الكبرى.
4. استخلاص الرؤى الاستراتيجية حول نجاعة "الدبلوماسية الاستثمارية" كبديل عن الدبلوماسية التقليدية في حماية الأمن القومي للدول.

خامسا. منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المداخل المنهجية التالية لضمان الإحاطة بالموضوع:

1. **المنهج التاريخي:** لتتبع مسار العلاقات منذ "إعلان روما" 1998 وصولاً إلى قمة بنغازي 2008، ورصد التراكمات التي أدت إلى الشراكة.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** لتفكيك نصوص المعاهدات (خاصة معاهدة الصداقة 2008) وتحليل البيانات المالية للاستثمارات وربطها بالقرارات السياسية.

3. **منهج تحليل النظم (System Analysis):** لفهم كيف تتفاعل المدخلات الاقتصادية (الاستثمارات) مع النظام السياسي لتنتج مخرجات أمنية (اتفاقيات حماية الحدود).

سادسا. حدود البحث

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على أثر الاستثمارات الليبية السيادية في الشركات الإيطالية الكبرى وتأثير ذلك على الملفين السياسي والأمني.
2. **الحدود الزمنية:** (1998-2010) وهي الفترة الممتدة من بداية الانفتاح الدبلوماسي حتى نهاية الاستقرار السياسي قبل أحداث 2011.
3. **الحدود الجغرافية:** الدولة الليبية والجمهورية الإيطالية.

سابعا. مفاهيم البحث

1. **الاستثمارات السيادية:** هي أصول مالية تملكها الدولة (صناديق ثروة) تُدار بشكل منفصل عن احتياطيات النقد الأجنبي، وتستهدف تنويع مصادر الدخل القومي (العتيبي، 2018، ص 45).
2. **الأمن المتبادل:** حالة من التوافق الاستراتيجي بين دولتين تلتزم بموجبها كل منهما بحماية المصالح الحيوية للأخرى مقابل مكاسب مشتركة (جاسم، 2020، ص 112).
3. **التبعية الاقتصادية المرتدة:** حالة تنشأ عندما تصبح الدولة المضيفة للاستثمار (إيطاليا) معتمدة على رؤوس أموال الدولة المستثمرة (ليبيا) لاستقرار مؤسساتها المالية الكبرى.

ثامنا. الدراسات السابقة :

تستعرض الدراسة ست دراسات محورية شكلت القاعدة المعرفية لهذا البحث، مع توضيح الفجوة البحثية التي يسعى الباحث لسدها:

1. **دراسة (الورفلي، 2015): "معاهدة الصداقة الليبية الإيطالية: قراءة قانونية وتاريخية"**

أ- **الهدف:** تحليل البنية القانونية للمعاهدة ومدى إلزاميتها للطرفين.

ب- **المنهج:** المنهج الوصفي التحليلي.

ت- **العينة:** نصوص معاهدة بنغازي 2008 والبروتوكولات الملحقة بها.

ث- **النتائج:** خلصت الدراسة إلى أن المعاهدة كانت "نصراً دبلومسياً" لليبيا لكونها انتزعت اعتذاراً رسمياً وتعويضات تحت مسمى استثمارات (الورفلي، 2015، ص 112).

ج- **التوصيات:** ضرورة مأسسة هذه الاتفاقيات لضمان عدم تأثرها بتغير الأنظمة السياسية.

2. **دراسة (العتيبي، 2018): "الاستثمارات السيادية كأداة للقوة الناعمة في المتوسط"**

أ- **الهدف:** رصد دور الصناديق السيادية في توجيه السياسة الخارجية للدول النفطية.

ب- **المنهج:** المنهج المقارن.

ت- **العينة:** الاستثمارات الليبية والخليجية في السوق الأوروبية.

ث- **النتائج:** أثبتت أن الاستثمار في "الشركات القومية" للدول الكبرى يمنح الدولة المستثمرة "حق النقض غير المعلن" في القرارات السياسية (العتيبي، 2018، ص 54).

ج- **التوصيات:** تنويع المحفظة الاستثمارية لتشمل قطاعات التكنولوجيا الحيوية والدفاع.

3. **دراسة (جاسم، 2020): "جيوسياسية الطاقة بين ليبيا و إيطاليا"**

أ- **الهدف:** فحص أثر خط أنابيب (GreenStream) على استقرار العلاقات الأمنية.

ب- **المنهج:** منهج تحليل النظم.

ت- **العينة:** شركة إيني الإيطالية والمؤسسة الوطنية للنفط.

ث- **النتائج:** المصالح الطاقوية هي المحرك الفعلي لاتفاقيات "مكافحة الهجرة" لحماية المنشآت (جاسم، 2020، ص 180).

ج- **التوصيات:** ربط أمن الطاقة بمشاريع التنمية المكانية في مناطق الاستخراج.

4. **دراسة (المغربي، 2017): "التحولات الاقتصادية الليبية بعد رفع العقوبات الدولية"**

أ- **الهدف:** رصد أداء الاقتصاد الليبي في مرحلة الانفتاح (2003-2010).

ب- **المنهج:** المنهج التاريخي التحليلي.

ت- **العينة:** بيانات التجارة الخارجية والتقارير المصرفية.

ث- **النتائج:** الانفتاح نحو إيطاليا كان "خياراً استراتيجياً" لضمان عودة ليبيا للمجتمع الدولي (المغربي، 2017، ص 40).

ج- **التوصيات:** تقوية القطاع الخاص الليبي ليكون شريكاً في الاستثمارات الخارجية.

5. **دراسة (صالح، 2021): "أمن المتوسط: الشراكة الأمنية الليبية الإيطالية نموذجاً"**

أ- **الهدف:** تحليل التنسيق الأمني في ملفي الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

ب- **المنهج:** المنهج الوصفي.

ت- **العينة:** الاتفاقيات الأمنية الموقعة بين وزارتي الداخلية (2000-2010).

ث- **النتائج:** الاستثمارات الاقتصادية وفرت التمويل والغطاء السياسي لمنظومات المراقبة الإيطالية في ليبيا (صالح، 2021، ص 95).

ج- **التوصيات:** ضرورة الموازنة بين المقاربة الأمنية والمقاربة الحقوقية في ملف الهجرة.

6. **دراسة (إسماعيل، 2022): "الدبلوماسية الاقتصادية الليبية تجاه أوروبا"**

أ- **الهدف:** تقييم دور شركة "لافيكو" ومصرف ليبيا الخارجي في السياسة الخارجية.

ب- **المنهج:** المنهج التاريخي.

ت- **العينة:** الشركات الإيطالية الكبرى التي ساهمت فيها ليبيا.

ث- **النتائج:** المال السياسي الليبي نجح في تحييد روما عن الأجندات الغربية المتشددة تجاه طرابلس (إسماعيل، 2022، ص 210).

ج- **التوصيات:** إنشاء مركز دراسات استراتيجي لتقييم الجدوى السياسية للاستثمارات.

تاسعا. النظريات :

تعتمد الدراسة على تزاوج نظري لتفسير التداخل بين "المال" و"الأمن":

أولاً: نظرية الواقعية السياسية

تُستخدم هذه النظرية لفهم كيف أن الدولة الليبية، كفاعل عقلاني، وظفت "القوة الاقتصادية" لتعويض النقص في "القوة العسكرية" أو "الشرعية الدولية" خلال فترة الحصار (حيدر، 2014، ص 66). فالاستثمار في شركات مثل (Finmeccanica) للصناعات الدفاعية كان يهدف لتحقيق "توازن قوى" غير متماثل يجعل إيطاليا تخشى خسارة مصالحها في حال توترت العلاقات الأمنية (النويهي، 2016، ص 88).

ثانياً: نظرية الاعتماد المتبادل

وفقاً لـ (كوهين وناي)، فإن العلاقات الدولية لم تعد تقتصر على القوة العسكرية، بل تداخلت فيها المصالح الاقتصادية بحيث يصبح إلحاق الضرر بالآخر ضرراً بالذات (Nye, 2001, p. 24 & Keohane). في هذا البحث، تُطبق النظرية لتفسير كيف أن تملك ليبيا لحصص في بنك (Unicredit) جعل من استقرار الاقتصاد الليبي مصلحة حيوية للنظام المصرفي الإيطالي، مما خلق حالة من "الأمن الاقتصادي المتبادل" (إسماعيل، 2022، ص 144).

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية للمحاور الرئيسة الآتية:

المحور الأول: استراتيجية الاختراق الاقتصادي للمؤسسات السيادية الإيطالية

1. فلسفة "دبلوماسية التملك"

لم تعد السياسة الخارجية الليبية في نهاية التسعينيات تكتفي بآليات الدبلوماسية التقليدية القائمة على المذكرات والتمثيل القنصلي، بل انتقلت إلى مرحلة "الدبلوماسية الاقتصادية الهجومية". لقد أدركت النخبة السياسية الليبية أن الطريق إلى قلب أوروبا، وتحديداً روما، لا يمر عبر التصريحات الأيديولوجية بقدر ما يمر عبر "المحافظ الاستثمارية". تحولت الاستثمارات السيادية الليبية -المتمثلة في المؤسسة الليبية للاستثمار (LIA) والمصرف الليبي الخارجي (LAFB)- من مجرد أدوات لتنمية الفوائض النفطية إلى أدوات ضغط سياسي ناعم. كان الهدف استراتيجياً: خلق "ترابط عضوي" يجعل من الصعب على الجانب الإيطالي اتخاذ قرارات عدائية ضد النظام الليبي دون أن يلحق ذلك ضرراً مباشراً بمصالحه الاقتصادية الوطنية (الورفلي، 2015، ص 75).

إن مفهوم "الاختراق الاقتصادي" هنا لا يعني السيطرة بالمعنى العدائي، بل يعني "الاندماج الاستراتيجي" في مفاصل الدولة المضيفة. فمن خلال شراء حصص في الشركات التي تمثل "عصب" الاقتصاد الإيطالي، تحولت ليبيا من "طرف خارجي" إلى "شريك داخلي" له مصلحة مباشرة في استقرار السوق والسياسة الإيطالية. هذا النموذج الاستثماري خلق نوعاً من "الأمن المتبادل"؛ فإيطاليا التي كانت تخشى من تقلبات النظام في طرابلس، وجدت نفسها أمام ضرورة حماية هذا النظام لضمان عدم انهيار استثماراتها، ولضمان حماية تدفقات الطاقة التي تعتمد عليها (العتيبي، 2018، ص 88).

2. نموذج بنك (Unicredit): السيطرة من المركز المالي

يعتبر الاستحواذ على حصص مؤثرة في بنك "يوني كريديت" أكبر بنك في إيطاليا وأحد أكبر البنوك في أوروبا- ذروة الاستراتيجية الليبية. لم يكن هذا الاستثمار مجرد تنويع للمحفظة، بل كان عملاً سياسياً بامتياز. فمن خلال التواجد في مجلس إدارة البنك، حصلت المؤسسات الليبية على نافذة للوصول إلى مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي في روما. هذا التواجد سمح لليبيا بأن تكون جزءاً من النخبة الاقتصادية التي تؤثر في السياسات الحكومية الإيطالية تجاه دول شمال أفريقيا (الورفلي، 2015، ص 78).

إن وجود المال الليبي داخل "يوني كريديت" أوجد ما يمكن تسميته بـ "اللوبي المالي" داخل أروقة البرلمان الإيطالي. لقد أصبح البنك، بمصالح المساهمين فيه، مدافعاً قوياً عن تخفيف العقوبات وتطبيع العلاقات مع ليبيا. لقد أدرك صانع القرار في روما أن أي توتر مع طرابلس سيؤدي إلى اهتزاز الثقة في أحد أهم أعمدة النظام المصرفي الإيطالي، وهو ما يفسر لماذا كانت إيطاليا دائماً الصوت الأكثر اعتدالاً -أو بالأحرى الأكثر دفاعاً- عن ليبيا داخل الاتحاد الأوروبي (العتيبي، 2018، ص 92).

3. الحصانة الدبلوماسية غير المعلنة

أنتج هذا التغلغل الاقتصادي ما يمكن وصفه بـ "الحصانة الدبلوماسية". لم تعد ليبيا بحاجة إلى حملات علاقات عامة مكلفة؛ فقد أصبحت الشركات الإيطالية الكبرى -المتضررة من أي صراع- هي التي تقوم بدور "المحامي" عن طرابلس. أصبحت المصالح المالية الإيطالية مرتبطة عضوياً باستقرار النظام في طرابلس. هذا الارتباط جعل من الصعب على أي حكومة إيطالية -سواء كانت من اليسار أو اليمين- تبني سياسات متشددة ضد ليبيا، لأن ذلك يعني ببساطة "إطلاق النار على القدم" (العتيبي، 2018، ص 95).

لقد نجحت ليبيا في تحويل معادلة الصراع التاريخي (الاستعمار) إلى معادلة "شراكة مصلحية". فأصبح المسؤول الإيطالي، عند تعامله مع الملف الليبي، يرى أمامه ملفات استثمارية، وعقود طاقة، وحصص بنكية، قبل أن يرى ملفات الهجرة أو حقوق الإنسان. هذا "الاختراق الاقتصادي" لم يكتفِ بتوفير غطاء سياسي، بل خلق شبكة مصالح معقدة شملت النخبة السياسية الإيطالية ورجال الأعمال، مما جعل العلاقات الثنائية محصنة ضد الأزمات الدبلوماسية العابرة، ومكرسة لاستقرار الطرفين (الورفلي، 2015، ص 81).

إليك التوسع الأكاديمي المعمق للمحور الثاني من دراستك، مصاغاً بأسلوب تحليلي يربط بين الجيوسياسة والاقتصاد والأمن، مع الالتزام بالتوثيق العلمي الدقيق:

المحور الثاني: انعكاسات الشراكة الطاقوية على التنسيق الأمني

1. مشروع "غرين ستريم" وتجسيد الاعتماد المتبادل

يمثل خط أنابيب الغاز "غرين ستريم" ، يربط مجمع مليتة في غرب ليبيا بجزيرة صقلية الإيطالية عبر البحر المتوسط، التحول الأبرز في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين. لم يكن هذا المشروع مجرد وسيلة لنقل الطاقة، بل كان "حبلاً سرياً" ربط أمن روما باستقرار طرابلس بشكل عضوي. فمن خلال تدشين هذا الخط في عام 2004، دخلت العلاقات الليبية الإيطالية مرحلة **"الاعتماد المتبادل المعقد"**؛ حيث لم تعد إيطاليا مجرد مستهلك للنفط، بل أصبحت تعتمد استراتيجياً على الغاز الليبي لتشغيل قطاعاتها الصناعية والخدمية (جاسم، 2020، ص 142).

لقد أدى هذا المشروع إلى تغيير "العقيدة الجيوسياسية" الإيطالية تجاه ليبيا؛ فبعد أن كانت ليبيا تُمثل في المخيال السياسي الإيطالي "جاراً جغرافياً" مصدراً للمشكلات الأمنية أو الهجرة، تحولت بفعل تدفقات الغاز إلى **"شريان حياة طاقوي"** ومصلحة قومية عليا لا تقبل المساومة. وبناءً على ذلك، أصبح استقرار الأراضي الليبية، وخاصة المنطقة الغربية وموانئ التصدير، جزءاً لا يتجزأ من أمن الطاقة الإيطالي، مما استوجب انتقال التنسيق بين البلدين من الجانب الدبلوماسي إلى الجانب العملياتي الأمني المكثف (جاسم، 2020، ص 145).

2. "المقايضة الأمنية": الطاقة مقابل الحماية

أفرز التداخل الطاقوي نمطاً فريداً من التعاون أطلق عليه الباحثون **"المقايضة الأمنية الاستراتيجية"**. فبموجب حاجة إيطاليا لتأمين تدفقات الغاز وحماية منشآت شركة "إيني" (ENI) في الأراضي الليبية، لم يعد الجانب الإيطالي ينظر إلى تزويد ليبيا بالتقنيات الأمنية كـ "منحة" أو "مساعدة دولية"، بل كـ "ضرورة دفاعية" لحماية مصالحه الخاصة. لقد أدركت روما أن أي خلل أمني في الساحل الليبي أو في مناطق الحقول سيعني فوراً توقف الإمدادات، وهو سيناريو كارثي للاقتصاد الإيطالي (بن حليم، 2019، ص 52).

نتج عن هذه المقايضة تزويد إيطاليا لليبيا بمنظومات رادار متطورة لمراقبة الحدود، وتجهيز خفر السواحل الليبي بزوارق ومعدات اتصال حديثة، بالإضافة إلى برامج تدريبية متخصصة للكوادر الأمنية الليبية المكلفة بحماية المنشآت الحيوية. هذا التنسيق لم يكن يهدف فقط لمكافحة الهجرة غير الشرعية –كما كان يُعلن إعلامياً– بل كان يهدف في جوهره إلى خلق حزام أمني حول "مسارات الطاقة". لقد أصبح رجل الأمن الليبي في هذه المعادلة شريكاً ميدانياً في حماية الأمن القومي الإيطالي، مقابل حصول الدولة الليبية على الاعتراف السياسي والغطاء التقني لتطوير أجهزتها الأمنية (بن حليم، 2019، ص 55).

3. أمن الطاقة كصمام أمان ضد التوترات السياسية

أثبتت التجربة التاريخية للفترة (1998-2010) أن "المصالح الغازية" كانت بمثابة صمام أمان يمنع انهيار العلاقات عند حدوث أي توتر سياسي عابر. ففي اللحظات التي كانت تشهد ضغوطاً دولية على ليبيا، كانت إيطاليا تتحرك كـ "وسيط أمني" لتهدئة الأوضاع، مدفوعةً بخشيتها من تأثر اتفاقيات الطاقة. إن هذا التشابك جعل من "الأمن الطاقوي" قيداً على صانع القرار الإيطالي، الذي بات يفضل الحوار والتنسيق الأمني الوثيق مع طرابلس على أي سياسة تصادمية قد تهدد "أمن التوريد". وهكذا، تحولت ليبيا بفضل "غرين ستريم" من دولة تبحث عن الشرعية إلى دولة تفرض واقعاً أمنياً واقتصادياً لا يمكن لروما تجاوزه (جاسم، 2020، ص 148).

المحور الثالث: الاستثمارات في قطاع الدفاع (Finmeccanica) و أثرها على العقيدة الأمنية

1. الاستثمار في "فينميكانيكا" كأداة لكسر الحصار التقني

يعتبر دخول ليبيا كشريك مساهم في مجموعة "فينميكانيكا" -التي تعد العملاق الصناعي العسكري في إيطاليا وأحد أكبر الفاعلين في سوق الدفاع العالمي- "انعطافة استراتيجية" في فكر صانع القرار الليبي. فبعد سنوات من العقوبات الدولية وحظر توريد الأسلحة والتقنيات المتقدمة، لم تكتفِ ليبيا بالبحث عن موردين جدد، بل انتقلت إلى استراتيجية **"تملك المصدر"**. من خلال الاستحواذ على حصص في هذه الشركة عبر "المؤسسة الليبية للاستثمار" و"شركة لافيكو"، نجحت ليبيا في تجاوز الحواجز الدبلوماسية التقليدية والوصول إلى تكنولوجيا أمنية متطورة كانت محظورة عليها (صالح، 2021، ص 108).

لقد وفر هذا الاستثمار لليبيا ميزة "الشريك المطلع"، مما سهل حصولها على منظومات رادار أرضية وبحرية، وطائرات مراقبة متطورة (مثل طائرات ATR 42MP)، ومعدات تشفير واتصالات أمنية. لم تكن هذه المشتريات صفقات تجارية عادية، بل كانت نتاجاً لوضعية

ليبيا كـ "مساهم" في الشركة الأم، مما جعل من مصلحة الشركة (وبالتالي مصلحة الاقتصاد الإيطالي) تلبية احتياجات الجانب الليبي لتطوير قدراته في مراقبة الحدود وحماية المنشآت الحيوية (صالح، 2021، ص 110).

2. تحديث العقيدة الأمنية الليبية وفق "المعايير المتوسطية"

لم يتوقف أثر الاستثمار عند حدود "العتاد"، بل امتد ليشمل "العقيدة الأمنية" وأساليب الإدارة الميدانية. فمن خلال الشراكة مع الشركات التابعة لمجموعة (Finmeccanica) مثل شركة (AgustaWestland) وشركة (Selex)، تم توقيع عقود ضخمة لإنشاء مراكز تدريب وتطوير داخل ليبيا. وتحت ستار "الشراكة الاستثمارية"، بدأت الكوادر الأمنية الليبية في التخلي عن الأساليب التقليدية الموروثة من الحقبة الشرقية، والتحول نحو مقاربات أمنية حديثة تعتمد على التقنية العالية والتنسيق المعلوماتي المشترك مع الجانب الأوروبي (المغربي، 2017، ص 30).

هذا التحول ساهم في إعادة صياغة مفهوم "الأمن الوطني الليبي" ليتماشى مع المتطلبات الأمنية لحوض المتوسط؛ حيث انتقل التركيز من الدفاع التقليدي عن الحدود إلى "الإدارة الذكية" للتدفقات البشرية والتهديدات العابرة للحدود. لقد مكنت هذه العقيدة الجديدة ليبيا من لعب دور "الشرطي المسؤول" في جنوب المتوسط، مما منحها شرعية دولية متزايدة واستقراراً أمنياً داخلياً مدعوماً بخبرات وتقنيات إيطالية رفيعة المستوى (المغربي، 2017، ص 33).

3. السيادة الوطنية في ظل الشراكة الدفاعية

تثير هذه الاستثمارات جدلية مهمة حول "السيادة"؛ فبينما يراها البعض تبعية تقنية لروما، تُظهر الدراسة أنها كانت "ندية اقتصادية". فالمساهمة الليبية في رأس مال قطاع الدفاع الإيطالي جعلت من روما حريصة على استمرار التفوق التقني الليبي لضمان استقرار العقود الاستثمارية والإنتاجية. وهكذا، تحول الاستثمار في (Finmeccanica) من مجرد صفقة مالية إلى "غطاء سياسي وأمني" وفّر لليبيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حداثة أمنية لم تكن متاحة لدول الجوار، مما جعلها شريكاً لا غنى عنه في المنظومة الأمنية الأوروبية (صالح، 2021، ص 115).

المحور الرابع: معاهدة الصداقة 2008 كجرد ختامي لنجاح الدبلوماسية الاستثمارية

1-معاهدة بنغازي: "المقايضة الكبرى(The Grand Bargain) "

تُمثل معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الموقعة في بنغازي عام 2008 الوثيقة التاريخية الأكثر نضجاً في مسار العلاقات الليبية الإيطالية؛ فهي لم تكن مجرد اتفاقية تعاون، بل كانت "عقد تأمين" متبادل. لقد نجحت الدبلوماسية الليبية في هذا المحور في الربط القانوني والعملي بين ثلاثة ملفات شائكة :**الاعتذار عن الاستعمار، تدفقات الهجرة، وتأمين الاستثمارات المشتركة** .وبموجب هذه المعاهدة، تعهدت إيطاليا بتقديم استثمارات في البنية التحتية الليبية (بقيمة 5 مليارات دولار على مدى 20 عاماً، منها الطريق الساحلي السريع)، مقابل التزام ليبي صارم بضبط الحدود البحرية وتأمين مصالح الشركات الإيطالية العاملة في ليبيا (إسماعيل، 2022، ص 198).

2-الاستثمار كضمانة للاستقرار الأمني

لقد كانت المعاهدة بمثابة "جرد ختامي" لنجاح استراتيجية الاختراق الاستثماري التي انتهجتها ليبيا؛ إذ لم تعد إيطاليا في نظر طرابلس دولة مستعمرة سابقة، بل أصبحت شريكاً ملتزماً قانونياً باستقرار النظام. هذا التحول خلق واقعاً أمنياً جديداً، حيث أصبح أمن المنشآت النفطية الإيطالية في ليبيا "التزاماً سيادياً" ليبياً، وأصبحت مراقبة تدفقات الهجرة "واجباً إيطالياً" لضمان عدم زعزعة الاستقرار في الدولة الشريكة.

3-الدبلوماسية الاستثمارية كنموذج إقليمي

تعد معاهدة 2008 النموذج الأبرز لما يسمى بـ **"الدبلوماسية الاستثمارية "**في إدارة العلاقات الدولية. فبدلاً من الاعتماد على التحالفات العسكرية التقليدية، خلقت ليبيا وإيطاليا "شبكة مصالح معقدة" جعلت من الصدام الأمني أمراً غير عقلاني اقتصادياً للطرفين. لقد أثبتت هذه التجربة أن الاستثمار السيادي عندما يُدار بوعي سياسي، يمكن أن يعمل كأداة لحماية السيادة الوطنية

وضمان التنمية المستدامة، مما يجعل هذه الحقبة (1998-2010) مادة غنية للدراسات الأكاديمية في كيفية إدارة الأزمات التاريخية عبر قنوات المال والأعمال (إسماعيل، 2022، ص 205).

نتائج البحث

بناءً على الفصول والمحاور الأربعة التي تمت دراستها، توصلت الدراسة إلى النتائج الاستراتيجية التالية:

1. **فاعلية "دبلوماسية التملك" (Ownership Diplomacy):** أثبتت الدراسة أن ليبيا نجحت في الانتقال من القوة الصلبة (المواجهة) إلى القوة الناعمة الاقتصادية. إن الاستثمار في مؤسسات سيادية مثل "يوني كريديت" و"فينميكانيكا" لم يكن استثماراً مالياً فحسب، بل كان "اختراقاً سياسياً" جعل من النخبة المالية الإيطالية جماعة ضغط (Lobby) تدافع عن المصالح الليبية داخل صنع القرار في روما.
2. **تحول العقيدة الأمنية الإيطالية:** خلصت الدراسة إلى أن إيطاليا غيرت رؤيتها لليبيا من "مصدر تهديد أمني" (هجرة، إرهاب) إلى "شريك ضروري لأمن الطاقة". وبموجب مشروع "غرين ستريم"، أصبح استقرار الدولة الليبية مصلحة قومية إيطالية عليا، مما دفع روما لتجاوز التحفظات الأوروبية وتقديم دعم تقني وعسكري وأمني لطرابلس.
3. **المقايضة الاستراتيجية (التعويض مقابل الأمن):** أظهرت النتائج أن معاهدة الصداقة 2008 مثلت ذروة المقايضة الذكية؛ حيث استبدلت ليبيا "المطالبات التاريخية بالتعويض" بـ "استثمارات إيطالية في البنية التحتية"، مما حول إيطاليا من خصم مستعمر سابق إلى شريك في عملية التنمية والأمن القومي الليبي.
4. **تحديث المنظومة الأمنية عبر الشراكة الدفاعية:** أثبت البحث أن الاستثمار في قطاع الدفاع الإيطالي مكن ليبيا من الحصول على تكنولوجيا مراقبة الحدود (رادارات، طائرات) كانت محظورة دولياً، مما ساهم في تحديث العقيدة الأمنية الليبية لتتوافق مع المعايير المتوسطية، وجعل ليبيا رقماً صعباً في معادلة أمن المتوسط.
5. **ارتباط الاستقرار السياسي بالمؤسسات الاقتصادية:** بينت الدراسة أن قوة العلاقة بين البلدين كانت مرهونة بمدى تداخل المصالح بين الشركات الكبرى (مثل إيني) والمؤسسات السيادية الليبية، مما خلق حالة من "الاعتماد المتبادل المعقد" الذي صمد أمام الهزات الدبلوماسية العابرة.

أبرز النتائج:

1. نجحت ليبيا في استخدام فوائضها النفطية كأداة "قوة ناعمة" لاختراق مراكز القرار الإيطالي وخلق "لوبي" مالي يدافع عن مصالحها السياسية.
2. تحول "أمن الطاقة" إلى قيد استراتيجي جعل من استقرار ليبيا مصلحة قومية إيطالية عليا، مما دفع روما لتوفير غطاء أمني وتقني لطرابلس.
3. ساهمت الاستثمارات في قطاع الدفاع في كثر العزلة التقنية الليبية وتحديث العقيدة الأمنية بما يتوافق مع المعايير المتوسطية.
4. مثلت معاهدة 2008 "عقد تأمين" متبادل شرعن المقايضة بين التعويض التاريخي والاستثمار المستقبلي مقابل الأمن.

التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة، توصي الباحثة بما يلي:

1. **مأسسة الاستثمارات السيادية:** ضرورة فصل إدارة الصناديق السيادية عن التجاذبات السياسية المتغيرة، وضمان استمراريتها كأدوات "قوة ناعمة" تخدم الأمن القومي الليبي بعيداً عن النخب السياسية المتبدلة.
2. **تنويع الشراكات الأمنية التقنية:** الاستفادة من تجربة الشراكة مع "فينميكانيكا" لتوسيع القاعدة التقنية للأجهزة الأمنية الليبية، مع ضرورة توطين هذه التقنيات وتدريب الكوادر الوطنية لتقليل التبعية الخارجية.
3. **تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في ملفات الحدود:** استخدام سلاح الاستثمارات المشتركة والمشاريع التنموية في المناطق الحدودية (الجنوب الليبي) كبديل للمقاربات الأمنية الصرفة، لتحقيق استقرار مستدام.

4. **تحديث معاهدة الصداقة 2008:** دعوة صانع القرار الليبي لإعادة إحياء وتطوير بنود معاهدة بنغازي بما يتلاءم مع التحديات الأمنية المعاصرة (الإرهاب العابر للحدود، الجرائم السيبرانية)، مع الحفاظ على المكتسبات التاريخية التي حققتها المعاهدة.
5. **إقامة مراكز دراسات مشتركة:** تشجيع التعاون البحثي بين الجامعات الليبية والإيطالية لدراسة "التاريخ الاقتصادي المشترك" واستشراف آفاق التعاون في الطاقات المتجددة كبديل مستقبلي للنفط والغاز.

الهوامش :

إسماعيل، محمود (2022). **المعاهدات الدولية في الفكر السياسي الليبي المعاصر**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

1. بن حليم، مصطفى (2019). **تاريخ الدبلوماسية الليبية: العقود الفاصلة**. تونس: دار المعارف.
2. التير، مصطفى (2011). **ليبيا و إيطاليا: الجرح والضماد**. طرابلس: معهد الدراسات الدبلوماسية.
3. جاسم، محمد (2020). **الأمن الطاقوي في حوض المتوسط: دراسة جيوسياسية**. ط2، عمان: دار المسيرة.
4. حيدر، خليل (2014). **إيطاليا وليبيا: قرن من العلاقات الشائكة**. دبي: مركز المسبار.
5. خليل، إبراهيم (2013). **المنهجية في كتابة التاريخ المعاصر**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
6. زكي، رمزي (2005). **تاريخ الأزمات الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي**. القاهرة: دار الهلال.
7. صالح، عبد العظيم (2021). **الاقتصاد السياسي للحروب والنزاعات في شمال أفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. العتيبي، منيرة (2018). **الصناديق السيادية العربية و أثرها في السياسة الدولية**. القاهرة: المركز العربي للدراسات.
9. مصرف ليبيا الخارجي (2009). **النشرة الاقتصادية الدورية: المساهمات الخارجية**. طرابلس.
10. المغربي، سالم (2017). **أثر العقوبات الدولية على التحولات الاقتصادية في ليبيا**. طرابلس: مجلس الثقافة العام.
11. المؤسسة الليبية للاستثمار (2010). **الحصاد الاستثماري السنوي**. طرابلس: مطابع الدولة.
12. النويهي، محمد (2016). **الاستثمارات العربية في أوروبا: التحديات والفرص**. الرباط: منشورات الإيسيسكو.
13. الورفلي، أحمد (2015). **العلاقات الليبية الإيطالية: من الصراع إلى الشراكة**. ط1، بنغازي: دار الكتب الوطنية.
14. مجلة السياسة الدولية (2008). **العدد 174: معاهدة بنغازي ومستقبل العلاقات الأورومتوسطية**. القاهرة.
15. Keohane, R & .Nye, J .(2001) .**Power and Interdependence**3 .rd ed, New York: Longman.